على الرغم من وجود الجائحة

الأسئلة البرلمانية النشاط الأبرز للنواب خلال «كورونا» في دور الانعقاد الرابع

وزارة التربية

التعليم العالي

لم تؤثر جائحة كورونا على نشاط النواب في تقديم الأسئلة البرلمانية حيث قدم 38 نائبا 1168 سؤالا في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى جميع الوزراء بالإضافة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الذي تلقى 5 أسئلة من النواب شعيب المويزري وريـاض العدساني ومحمد الـدلال، وكانت الأسئلة البرلمانية هي النشاط البرلماني الأبرز للنواب خلال جائحة كورونا ، بحسب ما ذكرت شبكة الدستور الإخبارية.

وتـوزعت الأسئلة في الفصل التشريعي الخامس عشر ما بين دور الانعقاد الاول 1173 سؤالاً بمعدل 21.35 في المئة من اجمالي الاسئلة والدور الثاني 1488 سؤالاً بمعدل 27.08 في المئة والثالث 1666 سؤالا بمعدل 30.32 في المئة ودور الانعقاد الرابع 1168 سؤالا بمعدل 21.26 في المئة.

وأكثر الوزارات تلقيا للأسئلة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي 144 سـؤالا بمعدل 12.33 في المئة من اجمالي الاسئلة ثم وزارة الصحة بـ 125 سؤالا بمعدل 10.70 في المئة، ثم وزارة المالية بـ124 سؤالا بمعدل 10.62 في المئة والداخلية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الـوزراء بـ 124 سؤالا بمعدل 10.62 في المئة

■ أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة التربية و«التعليم العالي»
■ شـملت العديـد من الموضـوعـات عن الـدور الصحي والوقائي لـ «الصحة»

تليها وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء بـ 114 سؤالا بمعدل 9.76 في المئة ثم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة لشؤون الاقتصاد بـ 106 أسئلة 9.08 في المئة من اجمالي عدد الأسئلة.

وقد شملت الأسئلة العديد من الموضوعات عن الـدور الصحي والوقائي لـوزارة الصحة منذ بداية انتشار وبـاء كورونا والمخالفات والـتـجـاوزات المـالـيـة فـي وزارات الـدولـة وخطط التركيبة الإسكانية وأعداد الوافدين والاستثمارات الخارجية.

وتناولت الأسئلة المقدمة إلى سمو رئيس مجلس الـوزراء موضوعات عـدة منها: عدم توثيق أحداث الغزو العراقي الغاشم وتدريسه في المناهج الدراسية ومحاربة الفساد وحماية الأموال العامة وآليات ومنهجية مجلس الوزراء في متابعة البرامج والمشاريع والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وقيـام السلطات الامريكية برفع سبع دعاوى قضائية لمصادرة عقـارات وأصـول اخـرى تم شراؤهـا من قبل مسؤولين كويتيين سابقين.

وقد نظمت مواد اللائحة من المواد 121 إلى 132 الأسئلة البرلمانية حيث لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمـور الداخلة في اختصاصهم، ولا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد ويكون توجيهه إلـى رئيس مجلس الـوزراء أو إلى وزير واحد ولموجه السؤال دون غيره التعقيب على الإجابة ويكون التعقيب موجزا ومرة واحدة ولا يجوز لمقدم السؤال أن يحوله إلى استجواب في الجلسة ذاتها ويسقط السؤال بانتهاء عضوية مقدمه لأي سبب من الأسباب ويحق لكل عضو أن يتبنى هذا السؤال فيتابع المجلس النظر فيه.

تتمات

الأمير يستأنف

السمو الملكي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ، تضمنتا العلاقات الأخوية الطيبة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ، وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات وعلى الاصعدة كافة ، والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

وقد سلم مبعوث سموه الرسالتين إلى صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد ، عضو مجلس الوزراء وزير الدولة.

وكان نائب وزير شؤون الديوان الأميري قد وصل إلى الرياض أمس ، حيث كان في استقباله بمطار الملك خالد الدولي، الأمير تركي بن محمد بن فهد ، وسفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ علي خالد الجابر ، ومندوب عن المراسم الملكية

وكان سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، قد تسلم في الحادي عشر من الشهر الجاري رسالة خطية ، من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، تضمنت العلاقات الاخوية الطيبة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ، وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة ، والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

كما تضمنت الرسالة التي سلمها لصاحب السمو الأمير ، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية ، سمو الامير تركي بن محمد بن فهد ، دعوة سمو أمير البلاد لزيارة المملكة ، وقد اعرب سموه عن سعادته بقبول وتلبية دعوة أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز .

وأشاد سمو أمير البلاد بالعلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة ، مؤكدا سموه على حرص البلدين الدائم والمشترك للارتقاء بأطر التعاون على الاصعدة كافة ، بما يدعم المصالح المشتركة ويعود بالخير للبلدين والشعبين الشقيقين..

وفي إطار المساعي الكويتية للم الشمل الخليجي أيضا ، تسلم سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد ، في الرابع عشر من أكتوبر الجاري ، رسالة خطية من أخيه صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، تناولت العلاقات الأخوية الطيبة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين ، وسبل تعزيزها وتنميتها على الأصعدة كافة ، والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى استقبل بيان صباح أمس ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر الشقيقة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني ، حيث

وقد أشاد سموه يومها بالعلاقات التاريخية المتميزة التي تربط دولة الكويت ودولـة قطر الشقيقة ، مؤكدا سموه على حرص البلدين الدائم والمشترك ، على تطوير أطر التعاون في مختلف المجالات بما يدعم المصالح المشتركة ، ويعود بالخير على البلدين والشعبين الشقيقين.

يذكر أن تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قبل أيام ، في حوار له عبر الاتصال المرئي ، مع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، على هامش زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قد فتحت باب التكهنات لاحتمال حسم الأزمة الخليجية قريبا ، وإيجاد حل عاجل لها .

وكان برن فرحان قد أكد أن «التزام الأشقاء في قطر بمعالجة الدواعي الأمنية ، سيكون جيدا لصالح أمن واستقرار المنطقة» .

وقال بن فرحان إنه يأمل أنه قد يكون من الممكن قريبا حل النزاع الذي دفع المملكة والإمـارات والبحرين ومصر، إلى قطع العلاقات السياسية والتجارية وحركة النقل مع قطر في منتصف عام 2017 .

أضاف : «نأمل أن نتمكن من إيجاد طريق للمضي قدما لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة، التي دفعتنا إلى اتخاذ القرارات التي اتخذناها» ، معتبرا أن «هناك طريقا لتحقيق ذلك ، ونأمل أن نتمكن من العثور عليه في المستقبل القريب نسبيا». لكنه لم يوضح صراحة موعد حدوث ذلك.

الكويت ومجلس التعاون

وأعرب عن خالص تعازيه ومواساته لأهالي الضحية وللحكومة والشعب الفرنسي ، وعن تضامن مجلس التعاون مع فرنسا في محاربة الإرهاب ، وتعزيز الأمن والاستقرار في أراضيها.

«التركيبة السكانية»

بالمداولة الثانية.

وأوضح الصالح أن اللجنة كانت قد اجتمعت الأسبوع الماضي مع الحكومة ، بحضور عدد من النواب بشأن هذا الموضوع ، وحضر الاجتماع 4 وزراء و15 جهة حكومية مرتبطة بهذا الملف، وتم تقديم العديد من الملاحظات.

وأكد أنه تمت الموافقة على التقرير بإجماع الحضور ، على أن يتم رفعه اليوم الإثنين إلى الأمانة العامة في المجلس ، لإدراجه على جدول الأعمال حتى يتم التصويت على التقرير في مداولته الثانية وإنهاء هذا الملف .

من جهة أخرى رفعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها الذي كان مقررا أن تعقده أمس ، لعدم اكتمال النصاب، وقررت إحالة قانون ضمان ودعم متضرري كورونا إلى المجلس لاتخاذ قرار في هذا الشأن.

وقال عضو اللجنة النائب خلف دميثير ، إن تعاونه مع الحكومة في تمرير هذا المشروع، مرهون بتعاونها في إسقاط قروض المواطنين ، أو ايجاد آلية مناسبة لمعالجته.

وأكد دميثير رفضه هذا المشروع والذي يكلف الدولة 3 مليارات دينار ، في ظل وجود عجز مالي بالميزانية يصل الى 14 مليار دينار.

وشدد على ضرورة إعادة تقديم القانون بإضافة إيجابيات أكثر، مشيرا إلى ان تحويل الحكومة 3 مليارات الى البنوك قد ينطوي على شبهات.

واعتبر أن تعاون الحكومة في مسألة معالجة القروض ، يمنح النواب والمواطنين الدافع لتقبل المعالجات الحكومية ، لتعثر التجار او أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لافتا إلى أن فترة تأجيل دفع القروض التي وصلت الى ستة أشهر أراحت المقترضين، موطالبا الحكومة بالتعاون في هذا الجانب والتخفيف عن كاهل المواطنين .

في السياق نفسه قال نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ، إنه نتيجه لعدم نظر اللجنة المالية للتعديلات والضوابط المقدمة من قبله والنواب عادل الدمخي وأسامة الشاهين ، بخصوص قانون الضمان المالي ، فإنه يعلن رفضه للقانون وسيصوت ضده في مداولته الثانية.

بدء المرحلة

4 مراحل، مع اتخاذ الإجـراءات الاحترازية اللازمة ضد فيروس كورونا المستجد، واستجابة لتطلع كثير من المسلمين في الداخل والخارج لأداء مناسك العمرة والزيارة

وتشهد المرحلة الثانية لعودة العمر والزيارة، أعداداً أكبر من المرحلة الاولى، تصل إلى 15 ألف معتمر و 40 ألف مصلٍ في اليوم الواحد كحد أقصى

ويُخصص لكل فوج من المعتمرين 3 ساعات فقط لإتمام المناسك، كما يُسمح لهم بالصلاة في الروضة الشريفة وفي المسجد النبي والسلام على النبي وأصحابه

«الشؤون» إحالة

إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية وافقت على الكشف ، وأنه بعهدة وزارة الشؤون بانتظار صدور القرار القرار بالإحالة إلى التقاعد خلال الأيام القليلة المقبلة.

البلدية : 65 انذاراً

على المحلات ومراكز التسوق والمجمعات التجارية في عموم مناطق المحافظة للتأكد من الإلتزام بالإشتراطات الصحية ولائحة المحلات والإعلانات.

وفي هذا السياق أكدت مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية المحافظة إيمان الكندري ، أن الجولات الميدانية التي نفذها الفريق الرقابي خلال الفترة من 3 أكتوبر2020 حتى 9 أكتوبر2020 جاءت في إطار تطبيق القرار 127 / 2020 للمرحله الإنتقالية الرابعة وبعض الأنشطه من المرحله الخامسة للتأكد من إلتزام المحلات ومراكز التسوق والمجمعات التجارية تنفيذ الإشتراطات الصحية وفقا لتعليمات السلطات الصحية بإرتداء الكمامات والقفازات والتباعد الجسدي للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 فضلا عن التأكد من إلتزامهم بإشتراطات لائحة المحلات والإعلانات .

و أوضحت الكندري بأن الجولات أسفرت عن تحرير مخالفتين لمخالفة لوائح وأنظمة البلدية بالإضافة الى توجيه 65 انذارا لمخالفة الإشتراطات الصحية بعد الكشف على 498 محل و 6 مراكز للتسوق فضلا عن رفع وإزالة 529 لوحة إعلانية من الساحات والميادين تعمل على تشويه المنظر الجمالي وإعاقة الرؤية عن قائدي المركبات .

وأشارت إلى تواصل المفتشين بالفريق الرقابي بالإدارة لجولاتهم الميدانية على جميع المحلات في عموم مناطق المحافظة للتأكد من تنفيذ الإشتراطات الصحية و لشروط ولوائح وانظمة البلدية ، مؤكدة على أنهم لا يألوا جهدا في رصد ومتابعة المخالفين وتحرير مخالفات بحقهم.

ترامب : أسامة

ما نشر عنه فإنه يروج لنظريات المؤامرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من دون الكشف عن خلفيته .

وحسب ما نقلته الـ CNN عن إعادة ترامب نشر التغريدة، فإن العديد من الناشطين نشروا صوراً لتغريدات تؤكد إعادة ترامب نشر التغريدة، إلا أنه وكما يظهر فإن موقع تويتر أغلق حساب Oscar the midnight rider 1111 الذي نشر المقال، قبل أن يتمكن المتابعون من تثبيت ذلك .

وجاء تعليق عضو وحدة «سيل تيم 6»، روبرت أونيل، الذي كان مع الفريق الذي قتل أسامة بن لادن، بطريقة ساخرة من تغريدة ترامب، متسائلاً : «هل يعقل أننا قتلنا أسامة بن جونسون؟» .

ورأى خـلال حديث للشبكة الأمريكية أن «الكثير من الأشخاص سيصدقون ترامب بشكل مباشر، ويمكن أن يصل الأمر إلى نقطة يكون فيها الأمر أكثر من مجرد خطر سياسي» .

وهاجم «أونيل» في ختام حديثه مع الشبكة الرئيس الأمريكي، متوقعاً أن تخرج عشرات الاستنتاجات بعد تغريدته هذه، بقوله «لا يمكن لشخص أن يغرّد تغريدة مماثلة إذا كان لديه هذا العدد من المتابعين في موضوع بهذه الأهمية. هناك أشخاص يعتبرون كلام ترامب مقدساً، ولا يمكن الاتكال على أن يصلوا إلى استنتاجاتهم الخاصة بهذا الشأن»، مؤكداً أن «ترامب على علم بكل ما حصل حينها، وكان عليه الرجوع والاطلاع على معلومات وصور وكالات الاستخبارات»، وذلك في إشارة إلى التأكد من تغريداته قبل نشرها .

إيران ترحب

كجزء من شروط الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع قوى دولية عام 2015.

وأشاد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بهذا التطور واعتبر هذا اليوم بأنه مهم للمجتمع الدولي. وشدد بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية على أن إيران تعتمد على نفسها في مجال الأسلحة، وأنها طورت صناعة محلية كبيرة للأسلحة ردا على العقوبات والحظر.

أضاف البيان الذي نقلته وسائل إعلام حكومية أن «عقيدة الدفاع الإيرانية تقوم على الاعتماد القوي على شعبها وقدراتها المحلية ... أما الأسلحة غير التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل وحتى الإسراف في شراء الأسلحة التقليدية، لا مكان لها في عقيدة الدفاع الإيرانية».

وكان مجلس الأمن الدولي قد فرض حظر شراء الأسلحة على إيران منذ عام 2007، لكن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية في 2015 نص على رفع هذا الحظر يوم الأحد 18 أكتوبر 2020.

ووقعت ست قوى دولية (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا وألمانيا) الاتفاق الذي يمنع إيران من تطوير أسلحة نووية مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية عليها.

لكن تصاعدت التوترات بين واشنطن وطهران منذ ذلك الحين، مما دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لإعلان انسحاب بلاده من الاتفاق من جانب واحد عام 2018.

وأطلقت إدارة ترامب حملة في أغسطس الماضي تهدف إلى إعادة جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران، بعد رفض مجلس الأمن الضغوط الأمريكية لتمديد حظر الأسلحة التقليدية على طهران.

وعلق وزير الخارجية الإيراني في تغريدة على تويتر قائلا، «تطبيع التعاون الدفاعي الإيراني مع العالم يمثل مكسبا لقضية التعددية والسلام والأمن في منطقتنا».

وكان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، قد حذر روسيا والصين من تجاهل ملف إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران والتي طالبت بها واشنطن.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستهدف روسيا والصين بعقوبات إذا رفضتا إعادة فرض قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قال بومبيو: «بالتأكيد».

الكاظمي : لن نسمح

محافظة صلاح الدين العراقية غضبًا واسعًا، وتفقد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الأحد الاوضـاع هناك ، مؤكدًا أن لا عودة للإرهاب تحت أي صورة أو مسمى، ولن يكون له مأوى أو مكان مهما حاول التسلل مجددًا، مشددًا على أن يد القانون والعدالة ستقصم ظهر فلوله أينما ظهروا.

وخلال اجتماعه مع القيادات الأمنية والعسكرية في محافظة صلاح الدين، أشار الكاظمي إلى أن مجيئه إليها برفقة القيادات الأمنية يأتي «للتأكيد على أن الدولة موجودة لحماية أمن المواطنين وتثبيت أركان القانون ، خاصة بعد الجريمة النكراء التي شهدتها صلاح الدين السبت، والتي أدت الى استشهاد عدد من المواطنين على إثر خطفهم»، كما نقل عنه مكتبه الاعلامي في بيان صحافي .

وكان مسلحون مجهولون قد قاموا أمس باختطاف 8 مدنيين في منطقة الرحماتية بقضاء بلد في المحافظة ، وقاموا باعدامهم رميا بالرصاص.

أضاف الكاظمي : «إن رسالتنا لمواطني صلاح الدين هي أن الدولة ستحميهم وأن عقيدة القوات المسلحة تلتف حول الولاء للوطن والقانون لا للأفراد أو المسميات الأخرى». وبيّن أن الإرهاب بأفعاله الإجرامية لا ينتظره إلا القانون والقصاص، «ولا مكان لعودته تحت أي صورة أو مسمى».

كما شدد على القادة الأمنيين بالابتعاد عن الإنجرار نحو أي شأن سياسي وأن الخـوف يجب ألا يكون حـاضـراً وألا نستبق الأحكام والقرارات قبل إتمام التحقيقات.

ورافق الكاظمي خلال زيارته للمحافظة التي استغرقت عدة ساعات وزيرا الدفاع والداخلية ورئيس هيئة الحشد الشعبي ورئيس أركان الجيش ونائب قائد العمليات المشتركة حيث تابع التحقيقات الأولية في الجريمة وحيثياتها، ووجّه بالمتابعة الدقيقة لكل تفاصيلها.

وقدم الكاظمي في منطقة الرحماتية التي شهدت المجزرة تعازيه ومواساته لذوي الضحايا المغدورين وحضر مجلس عزائهم مخاطباً اياهم بالقول: «إن أبناءكم الذين سقطوا غدراً وصبراً إنما هم أبناؤنا ولن يضيع حق دمائهم وسنوجّه بتعزيز وجود القوات الأمنية وتوفير المزيد من الحماية».

وشدد على أن حق المغدورين سيأتي عبر القانون وأن التحقيقات قد بدأت وأنه يتابعها بنفسه.. مشيرا الى «ان عقاب الجناة ستحققه العدالة بدلاً من الانتقام ولن يكون المجرمون بعيدين عن قبضتها».

أضاف الكاظمي مؤكداً أن الإرهاب لن يكون له مأوى أو مكان مهما حاول التسلل مجدداً وأن يد القانون والعدالة ستقصم ظهر فلوله أينما ظهروا.

وكانت قيادة شرطة صلاح الدين قد عثرت على ثماني جثث تعود لمواطنين من أهالي الفرحاتية التابعة لقضاء بلد من اصل اثني عشر مدنياً تم اختطافهم من قبل قوة مسلحة مجهولة الهوية فيما لا يعرف بعد مصير الاربعة الاخرين.

ودعا نواب محافظة صلاح الدين إلى إخراج كل الجهات المسلحة التي ترتبط بالأحزاب أو الجماعات المسلحة من المحافظة وأن تبقى الكلمة الفصل في الشأن الأمني للقوات الأمنية من أبناء محافظة صلاح الدين حصراً .

وقال النواب في بيان إن جريمة جديدة تضاف إلى سجل جرائم الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والتي لم تضع الحكومة حداً لها حتى اليوم، والتي لم يسلم منها حتى الأطفال، كما أن من بين الضحايا منتسبين في القوات الأمنية.

وأشـاروا إلى أن تكرار هذه الجرائم في ظل السلاح المنفلت يتطلب من الحكومة موقفاً صارماً وحقيقياً، فمن غير المقبول وجود جماعات مسلحة تصادر القرار الأمني وتمنع القوات الأمنية بجميع صنوفها من القيام بواجبها في حماية أمن المواطنين.

وقالوا إن المواطن في محافظتنا بين نارين فلا هو مسموح له بأن يحمل السلاح ليدافع عن نفسه ضد العصابات المجرمة والجماعات الإرهابية الداعشية ولا هو يجد الحماية من الأجهزة الأمنية التي هي نفسها تعاني من تدخل بعض الجماعات المسلحة في عملها وخططها مما يربك الأوضاع الأمنية في المحافظة.

وشـددوا على ضـرورة خـروج كل الجهات المسلحة التي ترتبط بالأحزاب أو الجماعات المسلحة التي تحاول إلصاق نفسها بالحشد ويتخذ بعض ضعاف النفوس منه غطاءً لارتكاب الجرائم بحق الأبرياء وأن تبقى الكلمة الفصل في الشأن الأمني لقواتنا الأمنية من أبناء محافظة صلاح الدين حصراً .

ودعوا قيادات الحشد الشعبي إلى عدم السماح لأي مجموعة مسلحة خارجة عن القانون والتبرؤ من تلك العصابات التي تسيء له، وناشدوا الحكومة المسارعة في اتخاذ موقف حازم لكشف خيوط جريمة الفرحاتية وأن تأخذ على يد الجناة وتقدمهم للمحاكم وأن تثبت وجودها وقوتها وانحيازها لمنطق الدولة والقانون وأن تعلن نتائج تحقيقاتها خلال مدة أقصاها اثنتين وسبعين ساعة.

وهدد النواب بأنه بعكس ذلك فإن «كل الخيارات أمامنا مفتوحة في اتخاذ مواقف سياسية وقانونية واضحة سواء تجاه الانتخابات التي لا يمكن إجراؤها تحت هيمنة السلاح أو في طلب الحماية الدولية إذا فشلت الحكومة في حماية أمن المواطنين أو أي مواقف سياسية أخرى تسهم في تعزيز الأمن في محافظاتنا ولن نكون شهود زور على المواقف المتخاذلة والباردة والمتراخية ومحاولات التسويف التي تجابه بها تلك الجرائم».

اعتبر تحالف القوى العراقية (سني) في بيان استمرار الانتكاسات الأمنية في المحافظات والمدن المحررة وسطوة الجماعات المسلحة على حياة ومقدرات سكانها يضع الأجهزة الأمنية والاستخبارية والقطعات الماسكة فيها بموضع التشكيك بقدرتهم على منع الجرائم والانتهاكات بحق المواطنين العزل.

وطالب التحالف القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي بتحمله وقياداته الميدانية مسؤولية الحفاظ على الدم العراقي في كل بقعة من العراق، واتخاذ الإجـراءات الشجاعة في محاسبة القطعات الأمنية، وتقديم المجرمين للعدالة والضرب بيد من حديد على الجماعات المسلحة والمنفلتة التي تعمل على تفتيت اللحمة الوطنية ودق إسفين الفرقة والطائفية بين شركاء الوطن وأبناء المجتمع الواحد».

ودعوا الى إعادة النظر في القوات الأمنية المتواجدة في المحافظات المحـررة وإبعاد الفصائل المسلحة عنها وبعكسه ستكون الخيارات الدستورية والقانونية مفتوحة أمامنا لاتخاذ ما نراه مناسبا من أجل حفظ دماء المواطنين وكرامتهم .